

نسبة كتاب الجمل في النحو

فؤاد شيخ الدين عطا

يكاد العلماء يتفقون في نسبة أصول النحو إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد قال عنه ابن كثير: "شيخ النحاة وعنه أخذ سيبويه والنضر بن شميل وغير واحد من أكابرهم"^(١). وذكر غير واحد منهم أن الخليل كان غاية في استخراج مسائل النحو - قال ابن النديم: "وكان - يعني الخليل - غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس"^(٢) وأورد في كتابه الفهرست ما يلي: "قرأت بخط أبي العباس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه الأصول والمسائل للخليل"^(٣).

وجاء في كتاب سيبويه: "وحكى أحمد بن جعفر أن كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها وأصل ما جاء به سيبويه عن الخليل... وقال أبو جعفر: سمعت أبا إسحاق يقول: "إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره - فإنما يعني نفسه لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه، وإذا قال: سألته فإنما

يعني الخليل" (٤) وورد في الكتاب أيضاً: "قال أبو إسحاق: حدثني القاضي إسماعيل بن إسحاق قال: وسمعت نصراً يحكي عن أبيه قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل" (٥) ويقول الزبيدي فيما يرويّه عن السيوطي: "واكتفى - أي الخليل - في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده، وألف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم قبله كما امتنع على من تأخر بعده" (٦).

تلك الأقوال والنصوص التي قدمناها تدل على شبه اتفاق بين علماء العربية على أن الخليل هو الذي وضع أصول النحو ومسائله الأولى، وهذا ما لم يدفعه أحد فيما نعلم. ولكن أكثرهم يرى أن الخليل لم يصنف كتاباً في النحو، وهذا يعني - ضرورة - دفع نسبة كتاب الجمل عنه، على أن أكثر كتب التراجم لم تتعرض لهذا الكتاب، ولم أقف له على ذكر صريح إلا عند ياقوت الحموي إذ يقول: "ولللخليل من التصانيف كتاب الإيقاع وكتاب الجمل وكتاب الشواهد وكتاب العروض وكتاب العين في اللغة" (٧) هذا ما ذكره ياقوت غير أن كتاب العروض الذي أشار إليه لا يعلم الناس من أمر فرشه ولا مثاله شيئاً إلا الذي وضعه الأخفش الأوسط، مع التسليم بأن الخليل هو الذي استنبط الأوزان والعلل، ومثل ذلك يقال عن كتاب العين الذي شكك في نسبته إلى الخليل كثير من أهل العلم بالنحو - جاء في المزهري عن كتاب العين: "وقد غير أصحاب

الخليل مدة طويلة لا يعرفون هذا الكتاب ولا يسمعون به، منهم النضر بن شميل ومؤرج ونصر بن علي وأبو الحسن الأخفش وأمثالهم، ولو أن الخليل ألف الكتاب لحمله هؤلاء عنه... ولو صح الكتاب عن الخليل لبادر الأصمعي واليزيدي وابن الأعرابي وأشباههم إلى تزيين كتبهم وتحلية علمهم بالحكاية عن الخليل والنقل لعلمه. وكذلك من بعدهم كأبي حاتم وأبي عبيد ويعقوب وغيرهم من المصنفين، فما علمنا أحداً منهم نقل في كتابه عن الخليل من اللغة حرفاً^(٨) وفي ذات المعنى يقول ابن فارس: "وما بلغنا أن أحداً ممن مضى ادعى حفظ اللغة كلها، فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله: "هذا آخر كلام العرب" فقد كان الخليل أروع وأتقى لله جلّ ثناؤه من أن يقول ذلك"^(٩) إلى أقوال أخرى كثيرة في الطعن على نسبة كتاب العين إلى الخليل، وليس الحديث هنا لإثبات نسبة كتاب العين أو نفيها، ولكنها ملاحظة أن عدداً من كتب الخليل تدور حول نسبتها الشكوك، وليس كتاب الجمل وحده.

على أن هذا الأخير خلا من ذكره أكثر كتب التراجم، فلا ذكر له في وفيات الأعيان ولا البداية والنهاية، ولم يشر إليه ابن النديم ولا السيرافي ولا الزبيدي ولا ذكر له في الأعلام ولا في بغية الوعاة. وقد يذهب الظن إلى أن كتاب الجمل ورد في معظم المراجع التي مر ذكرها بأسماء مختلفة- فربما كان كتاب الجمل هو كتاب النقط والشكل أو جملة آلات الإعراب، أو جملة آلات الطرب، إلى غيرها من الأسماء، وقد أشار إلى هذا الباحث

فخر الدين قباوة - محقق كتاب الجمل، والذي نسبه إلى الخليل - حيث يقول في مقدمة الكتاب: "فأول ما يصادفك من هذا الكتاب مشكلة الاختلاف في اسمه إنه يسمى: الجمل، وجمل الإعراب، وجملة آلات العرب، وجملة آلات الطرب، والنقط والشكل... ولما وضع المستشرق رشر مذكراته عن بعض المخطوطات العربية في مكتبة بروسه، وقف إزاء مشكلة هذا الكتاب وجزم أن اسمه هو الجمل في النحو. أما محمد محسن الطهراني (ت ١٣٨٩) فإنه حين يصنف الدرعية إلى تصانيف الشيعة يعرض لهذه المشكلة أيضاً ويزعم أن عنوان كتابنا هو كتاب النقط والشكل... ثم يصبح اسم هذا الكتاب في ترجمة الخليل عند الزركلي: جملة آلات العرب وهو بلا شك تصحيف لما جاء في كتاب بروكلمان^(١٠) وعلى هذا الرأي فإن كتاب الجمل مشار إليه في كتاب وفيات الأعيان حيث ورد باسم النقط والشكل^(١١) وكذلك جاء في الأعلام ذكر كتاب النقط والشكل وكتاب جملة آلات العرب^(١٢) وفي مراجع أخرى وردت فيه هذه الأسماء المختلفة التي يُظن أنها لكتاب واحد هو كتاب الجمل في النحو. ومما تجدر إليه الإشارة أن كتاب الجمل في النحو ورد اسماً لكتب مختلفة في النحو منسوبة إلى كتّاب مختلفين.

أورد هذه الكتب الكاتب حاجي خليفة صاحب كشف الظنون على النحو التالي: الجمل في النحو - للأديب الفاضل حسين بن أحمد المعروف بابن خالويه النجدي الهمداني المتوفى سنة ٣٧٠

سبعين وثلاثمائة... **الجمال في النحو**... للشيخ عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني سنة ٤٧٤ أربع وسبعين وأربعمائة... **الجمال في النحو** أيضاً- للشيخ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي المتوفى سنة ٣٣٩ تسع وثلاثين وثلاثمائة... **الجمال في النحو** أيضاً- لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن هشام النحوي المتوفى سنة ٥٧٠ سبعين وخمسمائة^(١٣).

وأورد فخر الدين قباوة طائفة من هذه الكتب في مقدمة كتاب **الجمال** حيث يقول: "**الجمال في النحو** عرف عنواناً لكتب أربعة حتى نهاية القرن الرابع: أقدمها هو الذي بين أيدينا والثاني لابن سراج محمد بن السري (ت ٣١٦) والثالث هو الزجاجي عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧) والرابع هو لابن خالويه (ت ٣٧٠)^(١٤) فتصبح جملة الكتب هي: كتاب ابن خالويه، وكتاب الجرجاني، وكتاب ابن سراج، وكتاب الخليل، وكتاب ابن هشام، وكتاب الزجاجي، على ما ذكره قباوة وحاجي خليفة كما تقدم- ويشار أيضاً إلى أن كتاب آخر اسمه **الجمال** منسوباً إلى أبي بكر بن شقير، وقد يتوهم أنه هو نفس كتاب **الجمال** المنسوب إلى الخليل - يقول قباوة: "فأول ما تلقاه من تاريخ كتاب **الجمال** هذا هو موقف ابن مسعر المفضل بن محمد السعري (ت ٤٤٢) فهو في ترجمته لأبي بكر بن شقير (ت ٣١٧) يقول عنه: "له كتاب لقبه **الجمال** وربما نسب هذا الكتاب إلى الخليل يقول فيه: **النصب على أربعين وجهاً، والرفع على** كذا"^(١٥).

وقد ورد كتاب الجمل منسوباً أيضاً إلى ابن شقير هذا عند
ياقوت الحموي حيث يقول: "قرأت في كتاب ابن مسعر أن الكتاب
الذي يُنسب إلى الخليل ويُسمى الجمل، من تصانيف ابن شقير هذا
قال: يقول فيه: النصب على أربعين وجهاً"^(١٦) فأصل ما جاء به
ياقوت وقيادة عن ابن مسعر، فهذا الأخير هو الذي يرى أن كتاب
الجمل لابن شقير وليس للخليل - غير أن العبارة التي أوردها ابن
مسعر وهي: "يقول فيه: النصب على أربعين وجهاً" تدل على أن
كتاب ابن شقير غير كتاب الخليل - فالنصب عند ابن شقير على
أربعين وجهاً كما تقدم، ولكنه عند الخليل - إن صحت نسبة
الكتاب إليه - على أحد وخمسين وجهاً، وذلك قوله: "فالنصب أحد
وخمسون وجهاً"^(١٧)، وقد نص بعض العلماء على أن الخليل لم
يؤلف حرفاً واحداً في النحو، فظعن بذلك - ضمناً - في نسبة كتاب
الجمل إلى الخليل - جاء في المزهري: "والخليل بن أحمد أوحى
العصر وقريع الدهر وجهيد الأمة وأستاذ أهل الفطنة الذي لم يُر
نظيره ولا عُرف في الدنيا عديله، وهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه
وسبب علله وفتق معانيه وأوضح الحجاج فيه، حتى بلغ أقصى
حدوده، وانتهى إلى أبعد غاياته، ثم لم يرض أن يؤلف فيه أو يرسم
منه رسماً، نزاهة بنفسه وترفعاً بقدره إذ كان قد تقدّم على القول عليه
والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدمه تالياً وعلى نظر من سبقه
محتدياً، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقنه من
دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته"^(١٨).

نعود فنقول إن أكثر أهل العلم ذهبوا إلى أن أصول المسائل النحوية في كتاب سيبويه إنما هي عن الخليل الذي ينسب إليه كتاب الجمل. غير أن دراسة الشواهد والأحكام النحوية في الكتاين تبين اختلافاً كبيراً بينهما في كثير من تلك الشواهد والأحكام، فضلاً عن أن كثيراً من شواهد كتاب الجمل لا ذكر لها في كتاب سيبويه - وفيما يلي نذكر بعض مواضع الاختلاف بين الكتاين:-

١- في باب النصب بالاختصاص ذكر صاحب كتاب الجمل شاهداً للبيد بن ربيعة هو قوله:

نحن بني أم البنين الأربعة ونحن خير عامر بن صعصعه

على أن الشاعر نصب "بني" على الاختصاص، مع جواز الرفع - أما سيبويه فقد روى "بنو" بالرفع، وذهب إلى أنه لا ينشد إلا رفعا^(١٩).

٢- يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قول الأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم

فرفعه وقال: "لا أعرف غيره"^(٢٠). غير أن صاحب كتاب الجمل جوز النصب أيضاً حيث يقول: "وقال بعضهم نصب: ويسأم" على إضمار "أن"^(٢١) فهذان قولان ينسبان إلى الخليل: أحدهما في كتاب سيبويه والآخر في كتاب الجمل!

١- ذهب صاحب كتاب الجمل إلى أن "إلا" بمعنى الواو في قول الشاعر:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أيبك إلا الفرقدان

أي: والفرقدان يفترقان - على حين ذهب سيبويه إلى أن
"إلا" ههنا بمعنى غير، فكأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه
أخوه (٢٢).

تلك ثلاثة مواضع - إلى مواضع أخرى - يختلف فيها قول
صاحب كتاب الجمل مع ما جاء في كتاب سيبويه الذي أخذ أصوله
عن الخليل. فكيف يختلف الكتابان كل هذا الاختلاف ثم ينسبان
جميعاً إلى الخليل؟

وثمة شواهد كثيرة في كتاب الجمل لم يذكرها سيبويه في
كتابه، وههنا نورد بعضها على سبيل المثال:

١ - في باب الجزم بالوقف ذكر صاحب كتاب الجمل شاهدين:
أولهما قول طرفة بن العبد:

أيها الفتيان في مجلسنا جردوا اليوم وراداً وشقر
أعوجيات طوالاً شزباً دورك الصنعة فيها والضمير
والشاهد الثاني قول الآخر:

شتر جنبي كأنني مهداً جعل القين على الجنب إبر (٢٣).

٢ - وفي باب الجزم برد حركة الإعراب إلى ما قبلها ورد
شاهدان: أولهما قول الشاعر:

علمنا إخواننا بنو عجل شرب النبيذ واعتقلاً بالرجل
والثاني قول الآخر:

أيها فداء لكم بني عجل إن يظفروا يصنعوا فينا الغزل (٢٤).

٣ - وفي باب الجزم بالدعاء ذكر صاحب الكتاب الشاهد التالي:
فلا يزل صدرك في ريبة يذكر مني تلفي أو خلوصي (٢٥).

تلك الشواهد الخمسة المتقدمة لا ذكر لها في كتاب سيبويه، بل لا ذكر لها فيما عدا الشاهد الأول في معظم كتب النحو الكبيرة، كالمفصل وشرح المفصل، والمقرب، والنكت ومغني اللبيب وألفية ابن مالك في شرحي ابن هشام وابن عقيل. فضلاً عن شواهد أخرى كثيرة لا ذكر لها في كتاب سيبويه، وهذا يعني - فيما يبدو - أحد أمرين: إما أن لا يرى سيبويه ضرورة لذكرها أو أن الخليل لم يرو تلك الشواهد. أمّا أن لا يرى سيبويه ضرورة لذكر الشواهد فهذا أمر بعيد - فلو قد رواها الخليل لما تردد سيبويه في نقلها فأغلب الظن أن الخليل لم يرو تلك الشواهد، وورودها في كتاب الجمل يفسر إلى حد كبير شك بعض العلماء في نسبة الكتاب إلى الخليل. على أن كتاب الجمل فيه وجوه عدة من الاضطراب وعدم الدقة. من مثل ما ذهب إليه صاحبه في الشاهدين: وهما قول الشاعر:

فيا راكباً إمّا عرضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا

وقول الآخر:

فيا موقداً ناراً لغيرك ضوءها ويا حاطباً في غير حبلك تحطب

فقد زعم صاحب الكتاب أن كلا من "راكباً" و "موقداً"

نصب لأنها نداء نكرة موصوفة ^(٢٦) وليس ما ذكره بدقيق، فلا

وصف للنكرة من قوله "فيا راكباً إمّا عرضت" إلا أن تعد جملة

الشرط صفة، وليس هذا بالوجه فيما نعلم - ولا وصف للنكرة -

كذلك - من قوله "فيا موقداً ناراً لغيرك ضوءها" فالوصف هنا للنكرة

الثانية ولم يقع عليها النداء وإنما نصبت على مفعولية فيما يبدو.

ومن مواضع الاضطراب وعدم الدقة أيضا تعليقه على الشاهد

التالي:

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما
فقد ذهب إلى أن "هلك" الثاني بدل من "هلك" الأول^(٢٧)،
هذا ظاهر ما ذهب إليه، وليس بدقيق، والوجه - فيما يبدو - أن يجعل
"هلك" الأول بدلا من "قيس" و "هلك" الثاني خبراً لـ "كان". موضع
آخر اضطرب فيه وهو قوله: "وإذا قدمت المستثنى على حرف
التحقيق نصبت ما قبله ورفعت ما بعده. تقول: مالي إلا أباك
صديق"^(٢٨) فالمستثنى هاهنا لم يتقدم على حرف التحقيق وإنما تقدم
على المستثنى منه. ومنه أيضا قوله: "إذا كان الفعل على "فعل يفعل"
مما فآؤه واو ففيه ثلاث لغات: لتميم لغة، ولقيس لغة، ولسائر العرب
لغة، ولأهل الحجاز لغة"^(٢٩). فهذه أربع لغات، وليس ثلاثا كما
قدم، وقد كان الخليل - رحمه الله - ذا عقل رياضي دقيق يبعد أن
يقع عنه مثل هذا الاضطراب وعدم الدقة.

وجاء في كتاب الجمل الشاهد التالي:

يا رب يا رباه إياك أسل عفرأ من قبل اقتراب الأجل

وهو مضطرب الوزن، صدره من الرجز وعجزه من السريع،
فهل أثبتته صاحب الكتاب وهو على علم باضطراب وزنه أم أنه وهم
في روايته؟ وكذلك ورد في الكتاب بيت من الرجز مضطرب الوزن
منسوبا إلى العجاج:

ياكلن أجمعهن همسا همسا^(٣٠).

وما أبعد أن ينسب الخليل - وهو صاحب علم العروض -
 اختلاف الوزن إلى العجاج، وقد يعلم الناس مكانه من الرجز!
 هذا وقد ورد في كتاب الجمل قول صاحبه: فقد ذكر
 الخليل أن خفض "بطل شجاع" بشفعة الكاف في بنيك" (٣١). فكأن
 صاحب الكتاب من المتأخرين الذين ينقلون عن الخليل فيما رواه
 سيويه - ليس هذا فحسب ولكننا نجد في متن كتاب الجمل كلاما
 مرويا عن سيويه النحوي كما يسميه صاحب الكتاب، وذلك قوله:
 "ومثله قول الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ
 يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ معناه: ناديناه، والواو حشو على ما
 ذكر سيويه النحوي" (٣٢). ترى من سيويه النحوي هذا إلا أن يكون
 سيويه المعروف؟ ولم يرو أحد - فيما نعلم - أن الخليل أخذ عن
 عالم يدعى سيويه أما أن يأخذ عن سيويه المعروف فهذا أمر بعيد،
 لأنه تلميذ للخليل وعنه أخذ أصول علم النحو التي ضمنها كتابه
 الشهير.

وبعد، فهذه الشواهد والدلائل التي قدمناها تشكك في نسبة
 كتاب الجمل إلى الخليل - فأغلب الظن أن الذي صنعه من
 المتأخرين نحله الخليل بن أحمد لمكانه من علم النحو حتى ينفق
 الكتاب فينتفع به، أو ينتفع به الناس، والله تعالى أعلم.

هوامش

- ١- بن كثير: البداية والنهاية ط. دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٥م - ١٦٦/٩.
- ٢- ابن النديم: الفهرست - دار قطري بن الفجاءة ط. أولى ١٩٨٥م ص ٩٠.
- ٣- نفسه ص ١٠٤.
- ٤- سيبويه: الكتاب ط. ثالثه - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٨م - ٨/١.
- ٥- نفسه ٨/١.
- ٦- السيوطي: المزهر - دار الجيل - بيروت - بدون ت. ٨١/١.
- ٧- ياقوت الحموي: معجم الأدياء ط. ثالثة - دار الفكر ١٩٨٠م - ٧٤/١١.
- ٨- المزهر: ٨٥/١.
- ٩- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة ط. أولى - بيروت ١٩٩٣م ص ٤٩.
- ١٠- كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل: مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٧م ط. ثانية ص ١١.
- ١١- ابن خلكان: وفيات الأعيان ط. دار السعادة - مصر بدون ت. ١٧/٢.
- ١٢- الزركلي: الإعلام ط. ثانية - بدون ت. ٣٦٣/٢.
- ١٣- المزهر: ٨١/١.
- ١٤- حاجي خليفة: كشف الظنون - دار الفكر ١٩٨٢م - ٦٠٢/١.
- ١٥- مقدمة كتاب الجمل: ص ١٣.
- ١٦- نفسه ص ٩.
- ١٧- معجم الأدياء ١١/٣.
- ١٨- كتاب الجمل ص ٣٤.
- ١٩- نفسه ص ٦٦، وكتاب سيبويه ٢٣٥/٢.
- ٢٠- الكتاب - ٣٨/٣.
- ٢١- كتاب الجمل ص ١٤٤.
- ٢٢- الجمل ص ١٤٤، والكتاب ٣٨/٣.
- ٢٣- الجمل - ص ٢٥٠، ٢٠٦.

۲۴-	نفسه ص ۲۰۶.
۲۵-	نفسه ص ۶۰.
۲۶-	نفسه ص ۵۲.
۲۷-	نفسه ص ۱۲۶.
۲۸-	نفسه ص ۲۹۸.
۲۹-	نفسه ص ۲۹۲.
۳۰-	نفسه ص ۱۸۲.
۳۱-	نفسه ص ۱۸۱.
۳۲-	نفسه ص ۲۸۸.